

## انعدام الآمال بقدرة ليبيا على توفير الكهرباء

تفاقم بأس الليبيين والأوساط الاقتصادية من قدرة الدولة على كبح العجز المتفاقم في الإنتاج في ظل الاضطرابات الأمنية والانقسامات السياسية المستمرة بين الشرق والغرب منذ سنوات، والتي جعلت الدولة النفطية تغرق في أزمات اقتصادية لا حصر لها.

طرابلس - اختزل رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء في ليبيا عبدالمجيد حمزة حالة الإحباط والتشاؤم بشأن عجز الدولة عن إنهاء أزمة الكهرباء، التي تفاقم مع نزوة الاستهلاك في صيف هذا العام. وأقر خلال مؤتمر صحفي عقد في العاصمة طرابلس بعدم القدرة على تغطية الطلب المتزايد نتيجة توقف أعمال بناء معظم المحطات الجديدة المتعاقد على تشييدها حالياً بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد. وقال إن "العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد يصل إلى ألفي ميغاواط، لكن المتاح حالياً يصل إلى حوالي 5 آلاف ميغاواط فقط، في حين أن المطلوب هو إنتاج 7 آلاف ميغاواط". وأوضح أن مشكلة العجز في الطاقة ليست جديدة، خاصة خلال فترات النزوة في فصلي الصيف والشتاء. وأشار إلى أن ما هو متاح من الطاقة الكهربائية أو ما ينتج من الطاقة لا يكفي حاجة المواطن في الفترات المشاء إليها. وعلى مدى سنوات، بات استمرار انقطاع التيار معظم ساعات اليوم أمراً شائع الحدوث في أنحاء البلاد خلال أشهر الصيف في ظل درجات حرارة مرتفعة تجعل الطلب على الكهرباء يزيد بفعل الإقبال على استخدام مكيفات الهواء.



عبدالمجيد حمزة

**العجز في إنتاج الكهرباء في ليبيا يصل إلى حوالي ألفي ميغاواط**

ويؤكد المسؤولون أن مسلحين يقومون بالعبث في شبكة الكهرباء لضمان وصول إمدادات الكهرباء إلى مناطقهم حيث تتضاءل الآمال بحل أزمة إمدادات الكهرباء. وتشير التقديرات إلى أن ليبيا تستورد الكهرباء من مصر بحدود 75 ميغاواط، كما يوجد اتفاق مع تونس للترزود بنحو 100 ميغاواط، إضافة إلى وجود وحدتين تم تركيبهما غرب طرابلس قبل عامين تنتجان كهرباء في حدود 60 ميغاواط. وتوصلت السلطات في طرابلس خلال شهر نوفمبر الماضي إلى اتفاق مع مجموعة إيني النفطية الإيطالية، لدعم مشاريع الكهرباء في البلاد. وكانت مجموعة سيمنز الألمانية قد فازت في ديسمبر 2017 بصفقة بناء محطات للكهرباء تعملان بالغاز في ليبيا. وفاقمت الخلافات بين سلطتين في الشرق والغرب أزمات الليبيين، الذين تراجع قدرتهم المعيشية مع تدهور الدينار وارتفاع معدلات التضخم والبطالة واقتربت حالة الإحباط لديهم من الانفجار بسبب تقاطع الأجنحة التي لا تخدم مصالحهم.



جهود مضيئة بلا فائدة

وتعاني ليبيا الغنية بالنفط والعضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من فوضى أمنية وصراع على السلطة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في العام 2011. ويجمع مراقبون على أن ذلك الوضع تسبب في عدم عودة الشركات الأجنبية لتنفيذ عدة مشروعات تتعلق بمحطات توليد الطاقة، ما أدى إلى تفاقم مشكلات العجز في الكهرباء. ووفق الشركة الحكومية، تخطت خسارة قطاع الكهرباء منذ العام 2011 نحو 1.5 مليار دينار (1.1 مليار دولار)، فيما يبلغ إجمالي قيمة عقود مشروعات تنفيذ محطات للكهرباء في البلاد 7 مليارات دينار (5 مليارات دولار). وتعرضت مشاريع عدد من الشركات الأجنبية، بينها كورية جنوبية وتركية وألمانية، لإنشاء محطات كهرباء جديدة في ليبيا، كان تم التعاقد عليها قبل العام 2011، وتخطى قيمة إنتاجها 4 آلاف ميغاواط. وتصل القيمة المالية للمشاريع السابقة إلى جانب ثلاثة مشاريع جديدة لمحطات استيعابية وقعتها حكومة الوفاق نهاية العام 2017، إلى أكثر من 5 مليارات دولار. ويواجه أصحاب المتاجر وأنشطة الأعمال الصغيرة صعوبات بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، ما يجعلهم يصارعون للاستمرار في ظل اقتصاد يعاني بالفعل من نقص في السيولة وارتفاع معدل التضخم. ونادراً ما يتم فرض سداد فواتير الكهرباء التي تدعمها الدولة بقدر كبير، لذا ليس هناك الكثير مما يشجع على الاقتصاد في الاستهلاك.



صادرات تبحث عن أسواق جديدة

## فوضى أسواق ليبيا والسودان تترك الصناعات المصرية

القاهرة تراهن على أفريقيا رغم ضعف خطوط النقل

الأفريقية، في ظل تباطؤ حركة التجارة في الأسواق التقليدية لصادراتنا". ولفت إلى أن هناك فرصاً تصديرية في الأفق في أسواق دول وسط وغرب وشرق أفريقيا لتعويض تباطؤ حركة الصادرات وإنعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وتسعى القاهرة لتعزيز مواردها من العملات الأجنبية، إلا أن هناك تحديات أمام التركيز على الأسواق الأفريقية، التي تفضل نظام المقايضة بالسلع، لعدم قدرتها على الدفع نقداً بالدولار. وقال محمود البرعي، أمين عام جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، إن "المصدرين يترقبون تدشين الخط الملاحي الذي يربط بين ميناء العين السخنة على البحر الأحمر ودول شرق أفريقيا في أكتوبر المقبل، للتغلب على أزمة النقل والشحن". وشدد في تصريح لـ "العرب" على أن المنتجات المصرية تواجه منافسة شرسة للدول إلى الأسواق الأفريقية، خاصة من الدول التي سبقت القاهرة في دخولها مبكراً، مثل الهند وتركيا والصين، ونجحت في تدعيم وجودها مؤخرًا.

وتوقف الخط الملاحي الذي دشنته رجل الأعمال المصري مصطفى الأحول منذ عام 2008، وكان يربط بين القاهرة وعدد من دول شرق أفريقيا عقب ثبوت عدم جدواه اقتصادياً. وتستغرق رحلة السلع المصرية نحو 45 يوماً للوصول إلى تنزانيا، بينما تصل من الهند إلى نفس البلد في أسبوع فقط، ما يقلل من تنافسية المنتجات المصرية، ويختصر الخط الملاحي الجديد المقرر تدشينه في أكتوبر المقبل تلك الفترة إلى 9 أيام. ويربط الخط الملاحي بين ميناء العين السخنة ومومباسا بكينيا، وتسعى جماعات الضغط في جمعيات المستثمرين لحث وزير قطاع الأعمال المصري هشام توفيق، على مد رحلة الخط الملاحي الجديد ليصل إلى دار السلام وتنجرار في تنزانيا.

وتعزز تلك الخطوة من هدف القاهرة لمضاعفة صادراتها، غير أن الترويج في هذه الأسواق يحتاج لجهود مضاعفة، بدلاً من التركيز على الأسواق التقليدية للصادرات التي تواجه منافسة أقرب لحرب تكسير عظام.

وشهدت الفترة الماضية حظراً على تصدير بعض المنتجات المصرية لعدد من الأسواق على مستوى المنطقة العربية أو في أوروبا وأمريكا. وأكد عادل الشنواني، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمري العاشر من رمضان، أن حالة عدم الاستقرار في الأسواق المجاورة دفعت المصدرين إلى استهداف أسواق أفريقية جديدة، منها الكاميرون وتنزانيا وبوروندي والغابون. وأشار لـ "العرب" إلى أن عداد كبيراً من المصدرين العاملين في قطاع الصناعات الغذائية ركزوا في تصدير منتجاتهم على السوق السودانية خلال السنوات الماضية على حساب السوق المحلية، ما وضعهم في مأزق بعد اندلاع الأزمة في السودان.



هاني بززي

وأوضح أن ارتفاع التكاليف يعوق تصدير المنتجات إلى الأسواق الأفريقية، إذ تبلغ تكلفة شحن الحاوية للدول، التي ليس لديها موانئ بحرية أو نهريية بين 8 و10 آلاف دولار. وتقل هذه التكلفة إلى 6 آلاف دولار في الدول المطلية على الموانئ، ويرجع ارتفاع تكاليف النقل في الدول الحبيسة إلى زيادة الرسوم التي يتم تحصيلها داخل البلدان لتأمين البضائع ضد عمليات السطو المسلح على السيارات وسرقة البضائع. وقال بهاء العادلي، رئيس جمعية مستثمري بدر، لـ "العرب" إنه "لا سبيل أمام الصادرات المصرية إلا السوق

تنشغل الأوساط الاقتصادية المصرية بالتداعيات الكبيرة للتوترات السياسية في عدد من الدول العربية على خطط التصنيع والتصدير في البلاد بعد ارتباك مسارات وصولها إلى تلك الأسواق وغياب الخطط البديلة لتصريف السلع في أسواق أخرى، الأمر الذي أدى إلى إرباك منظومة الإنتاج ووضع الحكومة أمام تحديات جديدة.

عدد كبير من المصانع في المجالات الغذائية من تكس صارخ في المخازن". وأضاف "مصانع السكر وحدها لديها نحو مليون طن مخزون ركد نتيجة حالة الأمل في حل الأزمة الليبية، بل زادت التوترات مع دخول الأزمة السودانية إلى مرحلة الضبابية، حيث كان البلدان من المصادر الرئيسية لتصريف السكر المصري".

وتعكف منظمات الأعمال على إعداد خطة ترويجية تستهدف عدة أسواق أفريقية، من خلال إرسال بعثات والاستفادة من المناطق اللوجستية التي أعنتها وزارة التجارة والصناعة المصرية في بعض دول القارة. وتخطط مصر لإنشاء 10 مراكز لوجستية في القارة، وقد بدأت بتأسيس أول مركز في كينيا لتنشيط حركة الصادرات عبر نظام البضاعة الحاضرة، وهو أفضل أسلوب تجاري مع أفريقيا.

وبموجب النظام تقوم الشركات بشحن منتجاتها إلى تلك المراكز وبيعها مباشرة لتجار هناك، أملاً في تعويض الفرض الضائعة بأسواق مناطق التوترات السياسية. وتحاول القاهرة جني الثمار من وراء تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية والتي أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي عن سريانها خلال اجتماعات القمة الأفريقية الاستثنائية التي عقدت في النيجر قبل أيام، بصفته رئيساً للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي. وأعاد موقع الاتحاد الأفريقي أن 7 دول، بينها مصر، قدمت عرضاً لاستضافة مقر الأمانة العامة للاتفاقية، بجانب كل من إسواتينيا وإثيوبيا وكينيا وغانا ومدغشقر.



محمد حماد

القاهرة - تصاعدت معاناة قطاعات التصنيع والتصدير المصرية بسبب فقدان الكثير من أسواقها العربية التقليدية وخاصة الأسواق القريبة جغرافياً مثل ليبيا والسودان، فيما تتواصل تداعيات فقد أسواق أخرى مثل العراق وسوريا واليمن وعدم وجود بدائل لتعويضها. ويقول خبراء إن تلك الأزمات باتت بحاجة إلى حلول عاجلة قبل أن تختنق منظومة الإنتاج بسبب تكس المنتجات في المخازن وتزايد مشكلات المصدرين. وتستأثر ليبيا والسودان بنسبة كبيرة تقارب نصف صادرات الصناعات الغذائية المصرية، حيث تتمتع هذه المنتجات بميزة تنافسية عالية في تلك الأسواق بسبب القرب الجغرافي وإقبال المستهلكين عليها.

وتبلغ حصة الدول العربية من الصادرات المصرية بشكل عام نحو 24 بالمئة، وتسعى الحكومة لزيادتها في إطار خطط زيادة الصادرات من نحو 22 مليار دولار سنوياً في الوقت الحاضر إلى نحو 55 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. وتعمل القاهرة في خططها على زيادة الصادرات إلى الأسواق التقليدية بنحو 20 بالمئة سنوياً، إلا أن التوترات والصراعات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط تعصف بتلك الخطط.

وقال هاني بززي رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، لـ "العرب" إن "السوق المصرية بدأت تنح بشكل قطاعي من كثرة النزاعات، ويعاني

## خطط جزائرية لبناء أول محطة للطاقة النووية

144 ملياراً متر مكعب، منها 45 مليار متر مكعب تستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية في البلاد. ولتجسيد هذه الخطوة، أكد وزير الطاقة أن بلاده تعمل على تطوير كفاءات وطنية لبناء المحطة التي سيتم استخدام إنتاجها من الكهرباء في المجالين الطبي والصيدلاني. وتمتلك الجزائر في الوقت الحالي أربعة مراكز أبحاث في مجال الطاقة

وأشار إلى أن البلاد تملك احتياطياً من اليورانيوم يقدر بنحو 26 ألف طن. وأوضح أن مراحل إنشاء المحطة تحتاج إلى فترة طويلة قد تتراوح ما بين 15 و20 عاماً. وتعتمد الدولة النفطية العضو في منظمة أوبك منذ عقود طويلة على الغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة الكهربائية. وتظهر البيانات الرسمية أن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي يبلغ حوالي

الجزائر - كشفت الجزائر أنها تدرس مشروعاً يتعلق ببناء أول محطة طاقة نووية للأغراض السلمية، في خطوة تهدف إلى تغطية الطلب المتزايد على الكهرباء. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية لوزير الطاقة محمد عرقاب قوله أثناء زيارته لمركز أبحاث الطاقة النووية إن "الحكومة تخطط لبناء أول محطة طاقة نووية لتوليد الكهرباء".

الجزائر - كشفت الجزائر أنها تدرس مشروعاً يتعلق ببناء أول محطة طاقة نووية للأغراض السلمية، في خطوة تهدف إلى تغطية الطلب المتزايد على الكهرباء. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية لوزير الطاقة محمد عرقاب قوله أثناء زيارته لمركز أبحاث الطاقة النووية إن "الحكومة تخطط لبناء أول محطة طاقة نووية لتوليد الكهرباء".